

تعاون بين نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة

جريج: معرفة وجهة انفاق المال العام حق

السبت، ٧ تشرين الثاني ٢٠١٥ الموافق ٢٥ محرم ١٤٣٧ هـ



تساءل نقيب المحامين جورج جريج، هل يعقل ان تعيش دولتنا من دون اثنين: رئيس للجمهورية يدير البلاد، وموازنة عامة تضبط الانفاق؟، معتبراً أنه «من حق المواطن ان يعرف وجهة انفاق المال العام، وليس مطلوباً من نقابة المحامين ان تكون مشرفاً على اعادة تكوين الحسابات المالية للدولة اللبنانية وقد بدأت بها وزارة المال، وليس مطلوباً من نقابة خبراء المحاسبة ان تكون مدققاً في هذه الحسابات، بل مطلوب منا نقابيين ومواطنين ومجتمعاً مدنياً، العمل والضغط لوقف منظومة الفساد والهدر وترشيد الحياة المالية في هذه الجمهورية.»

كلام جريج جاء خلال حفل توقيع بروتوكول تعاون بين نقابتي المحامين في بيروت وخبراء المحاسبة المجازين في لبنان قبل ظهر أمس، في قاعة المحاضرات في بيت المحامي، في حضور وزير الإعلام رمزي جريج ممثلاً رئيس الحكومة تمام سلام، النائب زياد القادري ممثلاً رئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري، المدير العام لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، ممثل المدير العام لوزارة المالية رئيس دائرة التنسيق الإداري في وزارة المالية منير بردويل، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، العقيد اسكندر تقلا ممثلاً قائد الجيش، أعضاء مجلسي نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة المجازين وحشد من المهتمين.

من جهته، لفت نقيب خبراء المحاسبة المجازين إليي عبود في كلمة القاها أن اللقاء يأتي «ليعكس الإرادة القوية وفعالية الطاقات المهنية وتعاونها وضم جهودها الى بعضها البعض مما يعزز قدرة اللبنانيين على تخطيهم المحن والمصاعب التي يواجهونها وذلك من خلال تعميم تجربة القطاع الخاص والمهن الحرة وهي عصب الحياة الوطنية، الى ادارة القطاع العام وخلق دينامية جديدة في عملية المشاركة لتطوير الانظمة والقوانين.

بدورها، لفتت القاضية النويري في كلمة القتها أنه : من الضروري ايجاد مثل هذا التعاون وتشجيعه بين النقابات كافة والهيئات المهنية لتطوير العلاقات على جميع الاصعدة توصلنا لخدمة مصلحة القطاعين العام والخاص وبالتالي المجتمع بصورة عامة .

وختام الكلمات كان مع بردويل الذي أعلن دعم وزارة المالية لبروتوكول التعاون بين النقابتين ومباركة الوزارة وتشجيعها لهذه الخطوة لا سيما أن الوزارة ترى أن الوقت قد حان ليكون في لبنان محامين ضريبيين كما في معظم بلدان العالم. وفي الواقع أن وزارة المالية سبق أن وقعت بروتوكول تعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان للمساعدة في وضع التشريعات لأن مصلحة الخزينة لا تكمن فقط في تحصيل الضريبة وفي بعض الأحيان في إفلاس الشركات إنما هذه المصلحة تكون بازدهار الشركات وتطورها.

ثم وقع النقيبان جريج وعبود بروتوكول التعاون بين النقابتين.